

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس الشورى

القضية الفلسطينية

مفتاح السلام في الشرق الأوسط

لما كانت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في العالم العربي وإفريقيا تُعنى بالقيام بدور فعال في تقوية روابط التعاون بين الدول العربية والإفريقية في نطاق احترام التنوع الثقافي، وفي أداء دور أكثر فاعلية، وتأثير في مضمار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على أسباب التوتر والعنف، والإسهام في استناب الأمن والسلام في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم، والعمل على تحقيق جسر مهم من التواصل والتعاون بين إفريقيا والعالم العربي لتمكين المنطقة من تسخير إمكاناتها للاستفادة من النزعة الدولية العالمية نحو التكتلات الإقليمية.

ولما كانت الرابطة تنهج أسلوب التشاور حول القضايا المتعلقة بالمصالح المشتركة في مختلف المجالات الوطنية والدولية كآلية عمل لتشجيع ودعم وتقوية التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول العربية والإفريقية، وفي العالم أجمعه واتخاذ التوصيات وتبني القرارات العملية إزاءها.

ووفقاً لهذا النهج التشاوري، وحرص الجميع على مواجهة مختلف التحديات، فقد بحثت الدورة الثانية لمؤتمر الرابطة خلال الفترة من ٨-٩ مايو ٢٠٠٧ في أكثر القضايا الراهنة المؤرقة لشعوب الرابطة والمنطقة والعالم، تم فيها تداول العديد من القضايا والتعامل معها من خلال آليات عملية، ومنها تشكيل لجنة للرابطة لحل الأزمات وإحلال الأمن والسلام في إفريقيا والعالم العربي، تسمى اللجنة السياسية لمساعي حل الأزمات. ومن ضمن مهام هذه اللجنة دراسة الأزمات السياسية والإنسانية في إفريقيا والعالم العربي بالتشاور مع رئاسة الرابطة والأمانة العامة، وحيث أن بحث القضية الفلسطينية يأتي في مقدمة القضايا والأزمات محل اهتمام اللجنة السياسية المذكورة؛ فإن هذه الورقة تبحث في القضية باعتبارها مفتاح السلام في الشرق الأوسط.

القضية الفلسطينية مفتاح السلام في الشرق الأوسط

ليس ثمة قضية طال أمدها ، واشتدت معاناتها وتعقد حلها كالقضية الفلسطينية ، فعلى مدى عقود طويلة يتعرض الشعب الفلسطيني يوميا للقتل والتشريد والاعتقالات وتدمير ومصادرة ممتلكاته ، وتشديد الحصار عليه في أرضه ، وتهديد المقدسات والآثار الإسلامية والمسيحية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية ، والتي تستخدم مختلف الوسائل والأساليب للحيلولة دون تقرير مصيره ، وحقه في إقامة دولته الفلسطينية على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

والأشد إيلاماً أن يمارس ذلك كله تحت سمع وبصر العالم بأسره ، والذي لم يقف على تفاصيل قضية برمتها كالقضية الفلسطينية ، هذه القضية التي قدمت نفسها في كل المحافل الإقليمية والدولية ، وامتألت بمآسيها وانتهاكات حقوق إنسانها ، رفوف وأدراج وإرشيفات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وسائر المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ، دون أن يتخذ إزاءها سوى قرارات تلو قرارات تتكدس في مواضع إصدارها ودون أن تجد طريقها إلى التنفيذ ، في حين تقوم الدنيا ولا تقعد في قضايا قد تكون مفتعلة أو هي من البساطة في تلمس الحلول لها في مناطق أخرى ! بينما لازالت إشكالية قيام الدولة الفلسطينية تراوح في مكانها ، والتي هي في الحقيقة شرط أساسي للسلام العالمي .

لقد عقدت عشرات المؤتمرات والاتفاقات واللقاءات العلنية والسرية حول السلام في الشرق الأوسط ، ثم الجلوس على طاولة المفاوضات في مدريد أولاً ، ثم في أوسلو وتم توقيع إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، والذي قامت على أساسه منذ عام ١٩٩٤م سلطة الحكم الذاتي المأزوم . ومع اقتراب شهر مايو ١٩٩٤م - تاريخ نهاية المدة المحددة لاتفاق إعلان المبادئ ، وبداية التفاوض على قضايا الوضع النهائي - أصبح حديث الساعة فلسطينياً هو موضوع الدولة الفلسطينية : هل ستقوم يوم الخامس من مايو أم ستؤجل ؟ وإذا قامت فكيف ستتصرف إسرائيل ؟ وإن لم تقم فكيف ستواجه السلطة الفلسطينية شعبها ؟ من يساندها منه ومن يعارضها ؟ وما هي الأسانيد القانونية والإمكانات الموضوعية لقيامها ؟ وهل في بنود اتفاق أوسلو ما يدعم موقف السلطة الفلسطينية في قيام الدولة يوم الرابع من مايو ؟ وهل هذه الدولة ستحقق السلام المنشود؟

وحيث أنه لا مواعيد مقدسة عند الإسرائيليين خصوصاً إذا كانت هذه المواعيد تفرض عليهم التزامات تتعلق بالأرض المحتلة ، فقد مرّ الرابع من مايو ، وبالتالي المدة المتفق عليها للحكم الذاتي ، وفشلت مفاوضات كامب ديفيد ، وما تلاها من اتفاقات .

واندلعت انتفاضة الأقصى لتؤكد فشل المراهنة على السلام الأمريكي - الإسرائيلي . ثم جاءت اتفاقية تينيت ، وتقرير ميتشيل ، وخريطة الطريق ، وخطة شارون للفصل الأحادي عن الفلسطينيين .

إلا أنه بات يسود إحساس لدى معظم الفلسطينيين بأنّ كل إجراء يتم في اتجاه السلام أو الاتفاق مع إسرائيل يخضعون فيه لإجراءات عقابية ، بدلاً من أن يكون خطوة في الشعور بتحرير الإنسان الفلسطيني وأرضه معاً . من الاحتلال الإسرائيلي ، فقد ظل من المعتاد أن يعقب كل إتفاق فلسطيني - إسرائيلي ، أو يسبقه جملة إجراءات تحكيمية تشمل الوضع السياسي الفلسطيني برمته ، وبدرجة تتجاوز حدود اتخاذ احتياطات لمنع العمليات العسكرية التي تقوم بها المنظمات الراضية للاتفاق مع إسرائيل .

وتقرض المفاهيم والتفسيرات الإسرائيلية - الأمريكية للأمن مع الجانب الفلسطيني نمطاً من القسوة في العلاقات الداخلية الفلسطينية ، مما يؤدي إلى إشاعة نظرة عامة سلبية عن السلام .

ويمكن ملاحظة أنّ المفاهيم الإسرائيلية - الأمريكية في هذا المجال ظلت بمثابة ثغرة تفتح الباب دائماً لفرض قيود على الاندفاع بجدية نحو السلام وتنفيذ إتفاقاته .

وترى الغالبية الفلسطينية أنّ القيود الأمنية المفروضة عليهم تستند إلى منطق معكوس ومبالغ فيه للغاية ، الهدف منه إيجاد ذرائع للتهرب من السلام وإتفاقاته ، وتحقيق المكسب الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية .

ولا تقتصر المخاوف الفلسطينية على تأثيرات القضايا الأمنية فقط ، فهي تشمل أيضاً المسألة الخاصة بوقف الاستيطان ، ومصادرة الأراضي ، وهدم المنازل ، واعتداءات الإسرائيليين المتعددة والمنتظمة على الأهالي الفلسطينيين .

لقد سعت القيادة الفلسطينية لتأمين مواقفها ، وتخفيف شروطها لتصبح أكثر قبولا لدى الرأي العام العالمي ، فخلال أربعين سنة طرح الفلسطينيون ، وتعاملوا مع ستة تصوّرات ومشاريع للدولة الفلسطينية هي :

- ١- في الميثاق القومي الفلسطيني ١٩٦٤م. فلسطين ما بعد التحرير ستكون جزءاً من دولة الوحدة العربية .
- ٢- وفي الميثاق الوطني الفلسطيني ١٩٦٨م. فلسطين بحدودها عام ١٩٤٨ هي وطن اشعب العربي الفلسطيني .
- ٣- ومنذ عام ١٩٧١م. تمّ تبني هدف فلسطين الديموقراطية العلمانية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على قدم المساواة .
- ٤- وفي عام ١٩٧٤م. تمّ تبني البرنامج المرحلي الذي يقول بسلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين .
- ٥- وفي إعلان الاستقلال بالجزائر عام ١٩٨٨م. تمّ تبني هدف الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية .
- ٦- وأخيراً في خريطة الطريق تمّ الحديث عن دولة مؤقتة عام ٢٠٠٥م.

ومن الواضح أن وضع السلطة الفلسطينية لا تحسد عليه وخصوصاً بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة في نهاية فبراير عام ٢٠٠٢م ، فهي ليست سلطة سياسية كاملة الصلاحيات بل سلطة مقيدة بشروط والتزامات تعرقل قيامها بمهامها كسلطة سياسية بمعنى الكلمة .

وإشكالية الدولة في الحالة الفلسطينية تعود إلى أنّ السلطة الفلسطينية وجدت في ظروف معقدة وبصلاحيات محدودة ، ويُنتظر منها استكمال عناصر الدولة ، أي استكمال تحرير الأرض ولملمة شتات الشعب . فإن الدولة عادة ما تأتي بعد تحقق الركنتين الآخرين للدولة وهما : الأرض والشعب ومن ثم تأتي السلطة لتمارس السيادة على الأرض والشعب .

كما أنّ إشكالية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين كامنة في الولايات المتحدة وليس مع إسرائيل وحدها ، فالولايات المتحدة هي التي تقوم عملياً بتحديد منهج المفاوضات وقضاياها وآلياته وتوقيتاته ومواعيده التي لم تكن مقدسة بالمرّة .

وهناك إحساس عام بأنّ ما يمكن اعتباره توافقاً أمريكياً - إسرائيلياً على استهلاك الوقت مع الطرف الفلسطيني والعربي دون نتيجة ، واتباع آليات اتصال لجعل الطرف الفلسطيني والعربي معلقاً بأمال الحل دون الإقدام عليه عملياً ، وإغراق الجميع في تفاصيل التفاصيل ، ومشاريع اقتراحات بعيدة عن القضية الأصلية التي هي الأرض ، والاستقلال الوطني ، والتفنن في تقديم اقتراحات

غربية ، معروف نتيجتها سلفاً لإظهار وجود جهد مبذول باستمرار مع إلقاء المسؤولية الكبرى في تفجير الموقف دائماً على الطرف الفلسطيني ، الأمر الذي يبدو معه أنّ الهدف الأصيل لهذه السياسة هو تثبيت حالة اللاسلم ، كأساس استراتيجي ، ومحاولة بناء تماسك إسرائيلي داخلي على قاعدة اللاحل .

وهذا ما هو ملحوظ بصورة جلية في الموقف الإسرائيلي إزاء المبادرة العربية ، التي أطلقت في قمة بيروت العربية في مارس ٢٠٠٢م. أي قبل أكثر من خمس سنوات ، ثم أعيد تأكيدها في قمة الرياض التي عقدت في نهاية مارس ٢٠٠٧م ، وبين هذين التاريخين ، كانت المبادرة في بعض المناسبات عنواناً للحديث العام حول أهمية السلام في المنطقة العربية والشرق أوسطية ، وحول التزام العرب جميعاً به كخيار استراتيجي ، يراد به ومن خلاله استعادة الحقوق العربية المغتصبة ، وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م. والتوصل إلى تسوية تاريخية مع قوات الاحتلال في فلسطين وأراض عربية أخرى بحيث تتحول التفاعلات في مجمل الإقليم من صراعية – كما هي عليه الآن – إلى أخرى تعاونية ، ولو في حدها الأدنى ، وأنّ تقوم على معادلة تمزج بين نوع من الاعتراف الرسمي ، وفي الوقت نفسه نوع من البرودة العفوية في التفاعلات الشعبية .

ووجهة النظر العربية على هذا النحو كانت ولا زالت تخاطب ما يمكن وصفه بمصادر الضغوط الدولية التي كثيراً ما أصرت على أنّ العرب ليس لديهم ما يقدمونه لإسرائيل نظير مطالبهم التي يتوقعون أو يطالبون بأنّ تلبّيها إسرائيل كمدخل للاعتراف بها ، وقبول منطق التسوية التاريخية معها .

أما إسرائيل فمن جانبها وطوال السنوات الخمس الماضية لم تكن تفسح أي مجال لأنّ يكون للمبادرة العربية – باعتبارها ولو مجرد رؤية عربية جماعية نحو قضايا الحرب والسلام في المنطقة – أي تأثير أو دور في جهود التسوية المطروحة ، أو في توظيف هذه الرغبة العربية الجماعية في تغيير معادلات المنطقة التي تحيط بإسرائيل رغم ما فيها من عناصر إيجابية بالنسبة لها .

لقد كان رد الفعل الإسرائيلي هو اجتياح مقر الرئاسة الفلسطينية بعد أقل من يوم واحد على انتهاء قمة بيروت ، والاستمرار في محاصرة الرئيس ياسر عرفات ، وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، وإعادة احتلال مناطق واسعة في

الصفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل ، والضرب بعرض الحائط كل المطالبات الدولية باحترام اتفاقيات أوسلو ، ورد الفعل الإسرائيلي هذا مفاده أنّ إسرائيل لا تعترف إلا ببلغة القوة في تعاملها مع العرب ، سواء كانوا في ساحة القتال ، أو في ساحة السياسة والمفاوضات ، وأنه لا يعنيه أبداً أن يقدم العرب مبادرة أو رؤية أو حلاً سياسياً يقوم على تنازلات متبادلة من كلا الطرفين ، وإنّ الذي يعنيه هو أنّ تفرض إرادتها ، وأنّ تستعرض قوتها وأن تعلن شروطها ، وأنّ تنتظر من العرب الانصياع لها ، وهو ما لم يحدث في الماضي ولن يحدث في المستقبل ، بقدر ما ينم موقفها هذا عن عنجھية ، وعدم منطقية ، وسوء تقدير لطباع الأمور ، فالتوصل إلى صياغة مرضية للجميع -أو حد أدنى من التوافق- ممكنة وغير مستحيلة مهما يكن اتساع المسافات بين مواقف الأطراف ، وبغير ذلك لا يوجد في التفاعلات السياسية خاصة في نطاق العلاقات الدولية مجال طبيعي مقبول لمن يصر على تحقيق كل مآربه ومطالبه غير منقوصة إلا من كشف عن غرور لا يدرك عواقبه .

لقد أعطت المبادرة العربية الأولوية للحقوق الفلسطينية المفصلة في المبادرة ، من دولة مستقلة وعاصمتها القدس ، والحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ، والوصول إلى تسوية تاريخية مع إسرائيل بشأن الحقوق العربية وتحرير الأراضي المحتلة ، وبعد ذلك قبول إسرائيل كعضو طبيعي في المنطقة .

ووفقاً لقمة الرياض ، فقد تمّ تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بمواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة ، والدول الأعضاء في مجلس الأمن والرباعية الدولية ، والأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام ، وحشد التأييد لهذه المبادرة ، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها .

ولتفعيل مبادرة السلام هذه اجتمعت اللجنة المكلفة بتنفيذها في القاهرة في ١٨ إبريل ٢٠٠٧م، وتمّ تكليف كل من مصر والأردن باعتبارهما دولتين عربيتين لهما علاقات مباشرة مع إسرائيل ، بالاتصال بها لغرض قبول المبادرة وإقناعها بأنها فرصة تاريخية يجب اقتناصها من أجل استئناف عملية السلام .

وفي هذا السياق عقد لقاء ثلاثي في العاشر من مايو ٢٠٠٧م. في القاهرة بين وزيرى خارجيتى مصر والأردن ووزيرة الخارجية الإسرائيلية ، إلا أن هذا اللقاء كان مجرد لقاء أول افتتاحى بلا جدول أعمال وهو ما أعطى انطباعاً بأنه يصعب أن ينظر إليه أنه يمهّد لعملية سلام وفقاً لبنود المبادرة ، أو أن إسرائيل تجهز نفسها للتعامل مع المبادرة بصورة إيجابية .

مقترحات لحل القضية الفلسطينية مفتاح السلام في الشرق الأوسط :

- قيام الأطراف الدولية المعنية بالسلام ، وصاحبة القرار في المساهمة الفاعلة في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وفي مقدمة هذه الأطراف الولايات المتحدة الأمريكية ، والضغط على إسرائيل في تطبيق الشرعية الدولية.
- تأييد ودعم المبادرة العربية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي ، والعمل على إنجازها ، وتعزيز الجهود الدولية المبذولة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس .
- إيجاد الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.
- إيقاف ما يجري من تهويد للقدس العربية ، وانتهاكات لحرمة المسجد الأقصى ، وتهديد للمقدسات والآثار الإسلامية والمسيحية .
- رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني .
- العمل على إزالة الجدار العازل ، وإيقاف ما يجري من مصادرة للأراضي وتجريف التربة واقتلاع أشجار الزيتون وهدم المنازل .
- منع إقامة المستوطنات في الضفة الغربية .
- الحد من انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والأسرى الفلسطينيين والإفراج عن رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ، المعتقلين في السجون الإسرائيلية ، والذين تم انتخابهم ديموقراطياً باعتبار اعتقالهم انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه.